

بيان صحفي
١٤ يونية ٢٠١٢

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٤ يونية ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥%.

وقد قرر البنك المركزي المصري إجراء عمليات إعادة شراء لمدة ٢٨ يوم وإضافتها الى هيكل السياسة النقدية ابتداءً من ١٠ يوليو ٢٠١٢ بمعدل عائد متغير بحد أدنى العائد على عمليات إعادة الشراء لمدة ٧ أيام.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين انخفاضاً شهرياً بلغ ٠,٢٤% خلال شهر مايو ٢٠١٢ مقارنة بارتفاع قدره ٠,٩٨% خلال أبريل ٢٠١٢. وقد انخفض المعدل السنوي للتضخم العام الى ٨,٣٠% في مايو من ٨,٧٨% في الشهر السابق. وعلى الجانب الآخر فقد سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً سالباً بلغ ٠,٥٢% في مايو مقابل معدل قدره ٠,٥٦% في أبريل ٢٠١٢، في حين انخفض المعدل السنوي الى ٧,٢٢% في مايو من ٨,٣٦% في الشهر السابق. وترجع التطورات الشهرية الأخيرة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين والتضخم الأساسي الى انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية، في حين شهدت أسعار السلع غير الغذائية تغيرات محدودة. ومن الجدير بالذكر أن احتمالية عودة الاختناقات في قنوات توزيع السلع في الأسواق المحلية وعدم مرونة آليات العرض قد تؤدي إلي زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

تظهر البيانات الأولية أن الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بنسبة ٥,٢% خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢/٢٠١١ بعد الارتفاعات المتواضعة التي سجلها خلال الربع الأول والثاني من ذات العام والذي بلغ متوسطها ٠,٣٥%. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بتأثير فترة الأساس عن الربع المماثل من عام ٢٠١١/٢٠١٠ والذي شهد خلاله النشاط الاقتصادي اضطراباً على خلفية التطورات السياسية. والجدير بالذكر أن الناتج المحلي الاجمالي سجل ارتفاعاً قدره ١,٨% خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٢/٢٠١١ مدعوماً ببيوادر التعافي في قطاع التشييد والبناء على الرغم من استمرار التراجع في قطاعي الصناعة والسياحة. وفي ذات الوقت وأخذاً في الاعتبار حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين خلال العام الماضي، فقد ظلت مستويات الاستثمار منخفضة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢/٢٠١١.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من انعكاس سلبي على القطاعات

الأساسية فى الاقتصاد، وفضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مستقبلاً.

وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى حالة عدم التيقن فى الفترة الحالية، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد- قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg